2016/76

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية وجمهورية بلغاريا

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاقية الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية وجمهورية بلغاريا الملحقة بهذا القانون الأساسي والمبرمة بتونس في أوّل أكتوبر 2015.

2016/76

شرح أسبـاب

يندرج مشروع الاتفاقية الجديدة للضمان الاجتماعي ضمن مقاربة ترمي إلى تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي التي أبرمتها تونس مع بلدان الإقامة قصد حماية حقوق العمال المهاجرين وضمان تغطية اجتماعية ملائمة لفائدتهم ولأفراد عائلاتهم خاصة من خلال تحويل الجرايات، وتعد تونس اليوم 16 اتفاقية دولية ثنائية للضمان الإجتماعي مبرمة مع مختلف دول إقامة التونسيين بالخارج.

وفي هذا الإطار تم التوصل إلى إبرام اتفاقية ثنائية للضمان الاجتماعي مع الجانب البلغاري بتاريخ أول أكتوبر 2015.

وينبني مشروع هذه الاتفاقية على المبادئ الأساسية التالية:

- المساواة في المعاملة مع مواطني بلد العمل.
- رفع شرط الإقامة.
- المحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين أو التي هي بصدد الاكتساب.
- تحويل المنافع.

أما بخصوص مجال تطبيقها الشخصي فتشمل هذه الاتفاقية:

- العملة الأجراء في القطاعين العام والخاص وأولي الحق منهم
- اللاجئين وعديمي الجنسية وأولي الحق منهم

وتخول هذه الاتفاقية لمواطني كلا البلدين التمتع بمنافع التقاعد من خلال اكتساب وتصفية وتحويل جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة

وبخصوص أحكامها المختلفة نصت هذه الاتفاقية على مبدأ تنظيم مختلف آليات التعاون الإداري التي تعمل على تيسير التواصل ومتابعة الوضعيات وتبادل المعطيات اللازمة بشأنها بما يتيح سرعة البت فيها وإيجاد الحلول اللازمة لتسويتها و تحويل الحقوق الضمانية لمستحقيها وقد أحالت أحكام الاتفاقية إلى لائحة إجراءاتها الإدارية مهمة ضبط الصيغ التطبيقية لها.

تلك هي أسباب مشروع القانون المعروض.